



الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/42/585/Add.1
29 October 1987

ARABIC

ORIGINAL : ARABIC/RUSSIAN/SPANISH

الدورة الثانية والأربعون
البند ١٠٥ (أ) من جدول الأعمال

المناهج والطرق والوسائل المختلفة
التي يمكن الأخذ بها داخل منظومة
الأمم المتحدة لتحسين التمتع الفعلي
بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

الأوضاع الدولية وحقوق الإنسان

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	المعلومات الواردة من الحكومات
٢	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٥	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
٧	العراق
٧	كوبا

المعلومات الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[٦ آب/أغسطس ١٩٨٧]

١ - يدعو الاتحاد السوفياتي بقوة الى تنمية وتعزيز التعاون الدولي في الميدان الانساني ، بما في ذلك وضع تدابير جديدة وفعالة داخل الأمم المتحدة للتشجيع على التمتع بحقوق الانسان والحريات الأساسية . ويمثل هذا التعاون عاملاً هاماً في تعزيز الثقة في العلاقات بين الدول والشعوب ، وحل المشاكل العالمية للانسان ، وتحقيق الأهداف النبيلة للأمم المتحدة .

٢ - وكما هو معروف تمام المعرفة ، اتخذ الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الأخرى مبادرة في الدورة الحادية والأربعين للجمعية العامة لإقامة نظام شامل للأمن الدولي ، ومن بين العناصر الأساسية لذلك النظام التعاون بين الدول في المجال الانساني ، بما في ذلك ما يلي :

(أ) نشر أفكار السلم ونزع السلاح والأمن الدولي ، ورفع مستوى حصول كل شعب من الشعوب على معلومات ومعارف واسعة النطاق وموضوعية عن حياة الشعب الآخر ، وتعزيز روح التفاهم المتبادل والوثام في العلاقات بين الشعوب ؛

(ب) القضاء على إبادة الأجناس ، والفصل العنصري ، ونشر الفاشية أو أي شكل آخر من أشكال استئثار فئة عرقية أو وطنية أو دينية بالحقوق والتمييز بين الأفراد على ذلك الأساس ؛

(ج) توسيع التعاون الدولي في مجال أعمال حقوق المواطنين السياسية والاجتماعية والفردية ، مع مراعاة تشريعات كل بلد ؛

(د) تسوية المسائل التي تنطوي على جمع شمل الأسر وإبرام عقود الزواج ، وتنمية الاتصالات بين الشعوب وبين المنظمات ، تسوية تستلهم الروح الانسانية والايجابية ؛

(هـ) تعزيز التعاون في المجالات الثقافية ، والفنية ، والعلمية ، والتعليمية ، والطبية ، وايجاد أشكال جديدة من التعاون فيها .

٣ - ويمثل الاقتراح الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في اجتماع فيينا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الذي يقضي بعقد مؤتمر في موسكو يحضره ممثلون عن الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا للنظر في المشاكل الانسانية بكامل نطاقها ، ومنها مشكلة حقوق الانسان ، خطوة هامة في سبيل تعزيز تنفيذ هذه المبادرات تنفيذا فعالا . وفي الوقت نفسه ، انطلق الاتحاد السوفياتي في ذلك على أساس الفرضية القائلة بأن ثمة إمكانيات لرفع مستوى التمتع بحقوق الانسان والحريات في كل دولة ، وأنه ينبغي لكل دولة أن تبدأ بنفسها في ذلك الشأن . ومن شأن احترام الغير ، اذا اقترن برؤية موضوعية قائمة على النقد الذاتي داخل مجتمع البلد ذاته ، أن يوفر الأساس الحقيقي لتعزيز وتنمية التعاون بقصد أعمال حقوق وحريات الانسان على أكمل وجه . ويظهر الاتحاد السوفياتي إخلاصه لهذا المبدأ بطرق ملموسة ، إذ أنه يعمل بنشاط لاضفاء الطابع الديمقراطي على جميع جوانب الحياة الاجتماعية ، وتعزيز المشروعية والقانون والنظام ، وضمان حماية وطيدة للحقوق الدستورية والمصالح المشروعة للمواطنين من خلال تنمية الحكم الذاتي الشعبي ، وتوسيع نطاق الغلازنوست (سياسة الانفتاح السوفياتي) والتقيد بمبدأ العدالة الاجتماعية تقيدا تاما .

٤ - أما التعاون الدولي ، فيتمثل في تبادل الخبرة الايجابية على أساس تقاسم أفضل منجزات الماضي والسعي لإيجاد نهج ابتكارية جديدة لحل المشاكل المستعصية .

٥ - كما يتمثل في خوض كفاح مشترك لمكافحة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب على نطاق واسع لحقوق الانسان ، وللقضاء على إبادة الأجناس ، والفصل العنصري ، ونشر الفاشية ، أو أي شكل آخر من أشكال استئثار فئة عرقية أو وطنية أو دينية بالحقوق ، والتمييز بين الأفراد على ذلك الأساس .

٦ - كما ان الاتحاد السوفياتي ، إذ يدعو الى توسيع نطاق التعاون الدولي من أجل أعمال حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ، مع مراعاة قوانين البلدان كل على حدة في الوقت نفسه ، يرى أن من الجوهرية تعزيز الأساس التعاهدي الذي يقوم عليه ذلك التعاون ، وإضفاء طابع عالمي حقيقي على أهم المصكوك الدولية المعقودة برعاية الأمم المتحدة ، ومنها عهدا حقوق الانسان ، والاتفاقيات

المناهضة للعنصرية والفصل العنصري وإبادة الأجناس ، وتأمين تقييد الدول كافة بالالتزامات التي تنص عليها .

٧ - وفي الوقت ذاته ، ينبغي ألا يغرب عن البال أن حقوق الإنسان ليست جامدة ، إذ أن عدد هذه الحقوق يزداد ويكتسب محتواها أبعادا جديدة . وهناك عروة لا تنفصم بين التمتع بحقوق الإنسان في العالم المعاصر ، الذي أصبح يدرك وحدته بشكل متزايد ، وبين حماية وتقنين تلك الحقوق "الجديدة" ، مثل الحق في التنمية ، والحق في حماية البيئة ، والحق في السلم . ويجدر بنا أن نلقي نظرة جديدة على مشاكل حقوق الإنسان في ضوء خطر الحضارة في اثون الحرب النووية الحرارية والمشاكل العالمية الملحة . وينبغي ضمان حقوق الإنسان لا لستة بلايين من البشر الذين يعيشون على هذا الكوكب الآن فحسب ، بل وللأجيال المقبلة أيضا .

٨ - لقد خلق العبء الثقيل الذي يتمثل في المشاكل المستعصية شعورا بالتشاؤم وعدم المبالاة والرغبة في الهروب من الحقيقة لدى جزء كبير من السكان في مختلف البلدان ، وخاصة بين الشباب . ولا تقتصر هذه الحالة النفسية على خلق نزعة سلبية اجتماعية فحسب ، بل تشجع على انتشار إدمان المخدرات والكحول والسلوك الإجرامي . ولذلك فمن شأن وضع مكوك لتعزيز حق الإنسان في أن ينعم بمستقبل آمن ، تشيع فيه الثقة بأن الحياة سوف تستمر على الأرض ، وأنه سيكتب للحضارة البقاء وتحقيق التقدم ، أن يصبح أحد السبل الواعدة للغاية للاضطلاع بالمزيد من الجهود لتعزيز التمتع بحقوق الإنسان .

٩ - وبطبيعة الحال ، يتطلب رفع مستوى التعاون في ميدان حقوق الإنسان الى مستوى نوعي جديد تحسين أجهزة الاضطلاع بذلك التعاون وجوانبه الاجرائية . وينطبق هذا في المقام الأول على الاجراءات التي تتم على أساس غير تعاهدي ، مثل تلك التي حددها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥٠٣ (د-٤٨) . ويجدر أيضا بذل جهود اضافية لإعمال مفهوم التعاون بين الدول في ميدان حقوق الإنسان ، ووضع صياغة وتعريف أدق لعناصره ، وربما إعداد وثيقة لاعلان مبادئ هذا التعاون .

١٠ - ويرى الاتحاد السوفياتي أن تركيز الجهود المشتركة على أهم المسائل المتمثلة بالتمتع بحقوق الإنسان ، مع تهيئة جو دولي ملائم ، وتحسين أجهزة الاضطلاع بذلك التعاون ، ستتيح تعزيز مساهمة الأمم المتحدة في صون حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم .

جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

[٧ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - ترى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن الاهتمام ينبغي أن ينصب أساسا ، عند استئناف دراسة الأوضاع الدولية وحقوق الانسان ، على مسألة رئيسية ، هي العامل الذي يحدد بالدرجة الاولى التمتع بجموعة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية بكاملها في جميع أنحاء كوكبنا . وترى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن هذا العامل هو من السلم الدولي . إن المحافظة على السلم ومنع حدوث كارثة نووية وضمان حق العيش لكل شخص وكل شعب تشكل صلب العلاقات بين الدول ، كما أن الموقف الذي تتخذه كل دولة من هذه القضية بالذات هو ، في رأينا ، مقياس لموقفها الحقيقي من حقوق الانسان .

٢ - إن تجربة الشعوب طوال سنين عديدة تظهر بوضوح أن الحرب تفقد سائر حقوق الانسان معناها وتؤدي الى القضاء عليها تماما . ولذلك ، فإن القيام بحملة نشطة من أجل السلم هو بالفعل تعبير عن تطلع الشعوب الصادق الى مثل الحرية الحقيقية ، والتحرر من الخوف والدمار ، ومن القلق على مصير أطفالها ومستقبلهم وعلى الحياة على وجه الأرض . وقد أصبح هذا الوضع وثيق الصلة بالموضوع بشكل خاص عندما يصبح خطر محق البشرية ، اذا اندلعت حرب نووية ، خطرا ملموسا تماما ، ويأخذ في التزايد ، وعندما تملأ الترسانات ، بشكل يتجاوز الحدود المعقولة ، بأنواع متباينة من وسائل التقتيل ، وعندما يدور الحديث عن إرسال الأسلحة الى الفضاء الخارجي ثم تسليحه ، وما يترتب عن ذلك من نتائج لا يمكن التنبؤ بها . وينبغي أن تفسح الخلافات الايديولوجية والسياسية الطريق أمام تحقيق مصير البشرية المشترك وأولوية الحياة والقيم الانسانية العامة .

٣ - ويتطلب واقع القرن العشرين بناء على ذلك نهجا جديدا لمعالجة عدة مشاكل معاصرة ، بما فيها مشكلة ضمان حقوق الانسان وحياته ، ونظرة جديدة . متحررة من عقدة المواجهة ومن نظريات الحرب الباردة البالية . ولا يمكن حل مشاكل العالم ومختلف قضايا التعاون الدولي ، بما فيها ما يؤثر على حقوق الانسان ، إلا بجهود مشتركة . وكلما ازدادت حالات النجاح في هذا الصدد ، تدعم مناخ الثقة في العلاقات بين الدول ، الذي سيتوقف بدوره في المقام الاول على النجاح في اتخاذ تدابير عملية في مجال نزع السلاح وإزالة الخطر النووي . وفي رأي جمهورية اوكرانيا الاشتراكية

السوفياتية ، فان التقدم في التعاون في مجال حقوق الانسان ستحدده ، في نهاية المطاف ، درجة الانفراج العسكري والسياسي .

٤ - ولهذا السبب فأننا نرى أن دراسة الأوضاع الدولية وحقوق الانسان ينبغي أن تراعي مواقف البلدان كل على حدة . وفي مقدمتها البلدان الحائزة للأسلحة النووية ، من مشاكل نزاع السلاح وإسهامها الملموس في صون السلم الدولي وحق كل شخص في الحياة . وينبغي في هذا الصدد الانتباه بشكل خاص الى المقترحات التي أصبحت مألوفة الآن والتي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلدان اشتراكية أخرى ، بشأن إقامة نظام شامل للأمن الدولي وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ، ومتحرر من الخوف والشك .

٥ - والمنظمات الدولية ، وفي المقام الأول الأمم المتحدة وأجهزتها ، ومؤسساتها ، مدعوة أيضا الى الإسهام في حل هذه المشاكل ، إذ يمكنها استعمال الوسائل المتوفرة لديها للتشجيع على نشر أفكار السلم والأمن الدولي ، ونزع السلاح والتنمية ، والمساواة في السيادة بين الدول ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، والنزعة الانسانية والديمقراطية . وتساعد هذه الأنشطة على تعبئة جهود المجتمع الدولي للقضاء على خطر اندلاع حرب نووية ، وتخلق بذلك ظروفا ملائمة للتمتع بحقوق الانسان على نطاق عالمي .

٦ - وتعزيز السلم ، واحترام حقوق الانسان أمران لا ينفصلان عن الكفاح ضد الانتهاكات الجماعية المارخة لحقوق الانسان ، الناتجة عن السياسات الامبريالية المتمثلة في العدوان والاستعمار والفاشية وإرهاب الدولة وإبادة الاجناس والعنصرية والفصل العنصري وقمع حركات التحرير الوطني والقوى الديمقراطية . وهذا ما يتضح في الحالة السائدة في الشرق الأوسط والجنوب الافريقي وفي بعض أنحاء أخرى من العالم . وهذا النهج نابع من قرار الجمعية العامة ١٣٠/٣٣ ، المألوف ، الذي اعتبر الكفاح ضد الانتهاكات الجماعية المارخة لحقوق الانسان مهمة ذات أولوية في التعاون الدولي في مجال حقوق الانسان .

العراق

[الاصل : بالعربية]

[٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - يعتقد العراق بترابط واعتماد الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويرى أن تلك الحقوق يجب تحقيقها على المستويين الوطني والدولي . فعلى الصعيد الدولي يرى بأن اقامة نظام اقتصادي دولي جديد مهم لتمكين العالم النامي من التغلب على مشاكله الاقتصادية وكذلك تنفيذ قرار الجمعية العامة المرقم ٢٢٨/٤١ حول اعلان الحق في التنمية وكون ذلك حقا من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف . ان التعاون الدولي في هذا المجال مهم للغاية .

٢ - أما على الصعيد الوطني فإن تحقيق كل حقوق الانسان مهم . فبالإضافة للحقوق المدنية والسياسية ، يجب تحقيق الحق في التعليم والعمل والصحة والتغذية ورسم سياسات حكومية على الصعيد الوطني تضمن تلك الحقوق . وبالنسبة للعراق فإن تقاريره الدورية التي تم تقديمها بشأن تنفيذ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتضمن التفصيلات حول السياسات الوطنية المعتمدة في العراق لضمان تلك الحقوق .

كوبا

[الاصل : بالاسبانية]

[٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧]

١ - في عام ١٩٨٤ ، قدمت جمهورية كوبا ردها بغية استكمال الدراسة المتعلقة بالأوضاع الدولية وحقوق الانسان التي يجري إعدادها طبقا للفقرة ١٢ من قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٤ ، والتي تستكمل كل سنتين . ومن المناسب ، في هذا العام ، تقديم تقرير جديد أثناء الدورة الثانية والأربعين للجمعية العامة . وبهذه المناسبة ، نعيد تأكيد الرد الذي قدمته كوبا في عام ١٩٨٤ .

٢ - ولأهمية هذا الموضوع ، نرى أن طلب المعلومات من الدول الاعضاء جاء متأخرا حيث أرسلت المذكرة في شهر نيسان/أبريل من العام الحالي . وكان ينبغي الاطلاع على الردود الواردة من الدول بالنسبة لإعداد التقرير الذي سيقدم في الدورة الثانية

والأربعين للجمعية العامة . ولذلك فإن الوقت الذي أتيح للدول لتحليل هذه المسألة كان ، في رأينا ، قصيرا نسبيا ، وان الاستعجال الذي تحمله هذه الرسالة المتأخرة يحول ضمنا دون اجراء تحليل متعمق وشامل لجميع العوامل التي يشتمل عليها تناول مسألة الأوضاع الدولية وحقوق الانسان .

٣ - وان جمهورية كوبا ترى أنه ينبغي مواصلة النظر بعمق في العوامل الواردة في التقرير A/40/677 وإيلاء اهتمام خاص للمسائل الأساسية التي تضمن للأفراد والشعوب المتمتع الكامل بجميع حقوق الانسان والحريات الأساسية ، تلك العوامل التي تشمل ، في جملة أمور ، من السلم العالمي ، وضمان الحق في الحياة ، وتحليل الاسباب الحقيقية لما يقع بصورة خطيرة ومنظمة من انتهاكات سافرة وواسعة النطاق لحقوق الانسان نتيجة للعدوان والاحتلال والاستغلال والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، دونما ردع في أنحاء من العالم .

٤ - وينبغي ، في هذه الدراسة ، أن يجرى أيضا تحليل القدر الذي يسهم به في وقوع انتهاكات حقوق الانسان والحريات الأساسية ما تقدمه الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الرأسمالية من مساعدات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها إلى النظم الديكتاتورية التي مازالت مستمرة حتى اليوم في عدة بلدان .

٥ - ومن بين العقبات الرئيسية ، التي تواجه البلدان المتخلفة في سبيل المتمتع الفعلي بحقوق الانسان على أراضيها ، التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عن روابط التبعية التي مازالت قائمة حتى اليوم بين الدول الكبرى القديمة ومستعمراتها السابقة . ويتعين ، في سياق ذكرنا لهذه العوامل ، الإشارة إلى الحالة الاقتصادية المتأزمة الراهنة ، والناجمة عن عدم القدرة على تسديد الديون الخارجية ، وعن النظام الاقتصادي الدولي غير العادل ، وعن التدابير الحمائية التي تتخذها البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو .

٦ - وإن وجود التمييز العنصري ، والعنصرية والفصل العنصري وغيرها من ممارسات التمييز ، بما في ذلك الممارسات الناشئة عن الايديولوجيات النازية والفاشية والفاشية الجديدة ، تعتبر كذلك من العقبات الرئيسية التي تعرقل احترام حقوق الانسان .

٧ - وان إضفاء الطابع السياسي على المسائل المتعلقة بحقوق الانسان والحريات الأساسية من شأنه أن يقوّض بشكل خطير ما تقوم به الأمم المتحدة في هذا المجال ،

وهذا أمر غير مقبول ؛ ذلك ان ما تستهدفه الولايات المتحدة بإضفاء الطابع السياسي على هذا الموضوع ، يؤدي إلى الانحراف بمفهوم ونطاق ومعالجة حقوق الانسان والحريات الاساسية التي جرت التوصية بها حتى الآن ، والتي أكدتها قرارات عديدة للجمعية العامة ولجنة حقوق الانسان .

٨ - وانه ينبغي أن يكون ترابط وثماسك الحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، التي أعلنت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٣٠/٣٢ ، موضع التركيز الاساسي لضمان التمتع الحقيقي للأفراد والشعوب بجميع حقوق الانسان ، دونما تمييز من أي نوع . وكذلك ينبغي ، لدى النظر فيما سينفذ في المستقبل من أعمال في إطار منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسائل حقوق الانسان ، مراعاة مضمون إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٦ وضرورة تنفيذه .
